

الصحة وتغير المناخ

تقرير من الأمانة

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١- في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، توصلت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى الاتفاق العالمي الأول بشأن المناخ^١. ويضع اتفاق باريس الهدف الطموح المتمثل في الإبقاء على ارتفاع معدل درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين، بمستهدف ١,٥ درجة مئوية. وهو أيضاً اتفاق ملزم قانوناً بمسؤوليات متباينة، يُسَلَّم بالمسؤوليات الملقة على عاتق أغنى البلدان، ولكن يضم أيضاً إجراءات تتخذها البلدان النامية. وهو يتضمن التزاماً بتعبئة ما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً في التمويل الخاص بالمناخ على المستوى الدولي بحلول عام ٢٠٢٠، من أجل تخفيف وطأة تغير المناخ (تقليل مقدار تغير المناخ، بصفة أساسية من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري)، ومن أجل التكيف مع الظاهرة (تقليل الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ الذي يحدث بالفعل). ويشير الاتفاق أيضاً إلى مسألة "الخسائر والأضرار" اعترافاً بحقيقة أن بعض الفئات السكانية الضعيفة ستعاني من آثار كبيرة ناجمة عن تغير المناخ، حتى مع وجود إجراءات لتخفيف الوطأة والتكيف مع الظاهرة. والاتفاق ذو طابع مرن على المستوى الوطني، حيث تتطوع البلدان باتخاذ إجراءات وطنية بشأن تخفيف وطأة المشكلة والتكيف مع الظاهرة من خلال مساهمات مقررة على الصعيد الوطني، يتم تنقيحها كل خمس سنوات، بهدف مواصلة إنقاذ الطموح.

٢- وأسفر الإسهام بالبيانات من جانب المنظمة، ومشاركة مجتمع الصحة على نطاق أوسع، عن إشارات محددة إلى الصحة في هذا الاتفاق، وفي القرارات الناتجة عنه. وتنص هذه القرارات على أنه "ينبغي للأطراف، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، احترام وتعزيز ومراعاة التزاماتها المعنية بشأن حقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق أبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والناس الذين يعيشون في أوضاع هشّة، والحق في التنمية، علاوة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال". وتعترف القرارات الصادرة عن المؤتمر كذلك بـ "القيمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لإجراءات تخفيف الوطأة الطوعية وفوائدها المشتركة بالنسبة إلى التكيف مع الظاهرة والصحة والتنمية المستدامة".

٣- ويشير الاتفاق كذلك إلى القرارات السابقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تغطي الصحة بما في ذلك جملة أمور منها الآثار الصحية كمبرر جوهري للعمل المعني بالمناخ على الصعيد الدولي،

والالتزامات الوطنية بتقييم الآثار الصحية للسياسات المعنية بالمناخ، وتحديد الصحة كأولوية بالنسبة إلى التكيف مع تغير المناخ.

٤- وبوجه عام، يعرض الاتفاق الأساس اللازم للعمل القوي على الصعيد الدولي بشأن تغير المناخ، علاوة على ذكر نقاط دخول محددة لدعم الإجراءات الرامية إلى حماية الصحة وتعزيزها، من خلال زيادة صمود الصحة أمام المخاطر المناخية، ومن خلال تحديد أولويات إجراءات تخفيف الوطأة التي تحسن الصحة أيضاً. ويتيح تنقيح المساهمات المقررة على الصعيد الوطني كل خمس سنوات الفرصة لتقييم التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي بصفة مستمرة وتسريع وتيرته، بما في ذلك التقدم المحرز صوب حماية الصحة. وجدير بالالتزامات المقطوعة بتقديم تمويل من أجل المناخ على الصعيد الدولي أن توفر موارد إضافية يمكن أن تسهم في حماية الصحة وتعزيزها، ولاسيما بالنسبة إلى الفئات السكانية الأشد ضعفاً.

٥- بيد أن اعتماد اتفاق باريس على الإجراءات الطوعية من جانب البلدان يعني أنه لا يزال من الضروري لمجتمع الصحة العالمي أن يستند إلى منصة الاتفاق والالتزامات السابقة لجمعية الصحة بهدف وضع وتنفيذ خطة عمل ترمي إلى حماية الصحة من تغير المناخ.

٦- ويتيح اتفاق باريس فرصة بالغة الأهمية للمضي قدماً بالصحة العمومية كعنصر مركزي ليس فقط في الاستجابة لتغير المناخ، ولكن أيضاً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوجه عام.

الولاية العالمية بشأن تغير المناخ والصحة

٧- تتمثل الولاية العالمية الأساسية بالنسبة إلى العمل بشأن قضية تغير المناخ والصحة في القرار جص ع ٦١-١٩ (٢٠٠٨). وقد حثت جمعية الصحة الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الصحية ودمجها في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ؛ وبناء قدرات قادة الصحة العمومية؛ وتعزيز قدرة النظم الصحية؛ وتعزيز مشاركة قطاع الصحة وتعاونها بفعالية مع كل القطاعات ذات الصلة؛ والإعراب عن الالتزام وإعطاء توجيهات لأعمال التخطيط والاستثمارات. وطلبت إلى المديرية العامة إنكاء وعي الجمهور وراسمي السياسات؛ والمشاركة في آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وتعزيز دراسة آثار تغير المناخ على الصحة في إطار منظومة الأمم المتحدة؛ والعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء من أجل تعزيز البحوث والمشاريع الرائدة؛ وإعداد خطة عمل لتوسيع نطاق الدعم التقني الذي تقدمه المنظمة إلى الدول الأعضاء. ووافق المجلس التنفيذي في وقت لاحق على خطط عمل المنظمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. ويجري أيضاً زيادة تعزيز العمل عن طريق القرارات ذات الصلة، وخصوصاً القرار جص ع ٦٨-٨ (٢٠١٥) بشأن آثار تلوث الهواء على الصحة، والذي يشير إلى الفرص السانحة لتحقيق فوائد مشتركة عن طريق تعزيز نوعية الهواء وفي الوقت نفسه الحد من انبعاثات الملوثات المسببة للاحتباس والتغير المناخي.

الأولويات الاستراتيجية المحدثة بالنسبة إلى المنظمة

٨- تقترح الأمانة الأولويات الاستراتيجية التالية في ضوء اتفاق باريس.

١ انظر على التوالي القرار م ١٢٤ ق ٥ (٢٠٠٩) والمقرر الإجمالي م ١٣٦ (١٥) (٢٠١٥).

٩- توسيع نطاق استجابة الصحة العمومية لتغير المناخ. يمكن للدول الأعضاء أن تستغل الالتزامات المقطوعة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ من أجل ثلاثة أغراض: (١) تعزيز قدرة نظمها الصحية على الصمود أمام تغير المناخ، على سبيل المثال من خلال تحسين ترصد الأمراض والتأهب للظواهر المناخية المتطرفة، مع ضمان قدرة المرافق الصحية على الصمود أمام تغير المناخ، وإتاحة الخدمات الأساسية من قبيل الطاقة والمياه والإصحاح؛ (٢) تحديد وتعزيز التدابير التي تؤدي إلى الحد من تلوث المناخ وإلى تحسين الصحة، على سبيل المثال من خلال الحد من تلوث الهواء وتقليص الآثار البيئية على القطاع الصحي نفسه؛ (٣) الوصول إلى آليات الدعم المالي للعمل من أجل المناخ، بهدف دعم الأغراض المذكورة آنفاً. وسوف توسع الأمانة نطاق ما تقدمه من دعم تقني ودعم لتطوير القدرات عن طريق ما يلي: توجيه المدخلات الصحية من أجل الخطط الوطنية الخاصة بالتكيف مع الظاهرة؛ وتقديم الإرشادات والقيام بالعمل الرائد بشأن دور قطاع الصحة في السياسات المعنية بتخفيف وطأة تغير المناخ، مع التركيز بوجه خاص على تلوث الهواء في المناطق الحضرية؛ وتقييم الآثار الصحية للمكونات الخاصة بالتكيف مع الظاهرة وتخفيف وطأتها في المساهمات المقررة على الصعيد الوطني. ومن الممكن أن تيسر المنظمة زيادة وصول قطاع الصحة إلى التمويل الخاص بالمناخ على المستوى الدولي بأن يصبح قطاع الصحة كياناً معتمداً في الصندوق الأخضر للمناخ.

١٠- وقد أحرز تقدم كبير في إنكاء الوعي حول أثر تغير المناخ على الصحة وفي توسيع نطاق الاستجابة الصحية الدولية لهذا التحدي. فأكثر من ٩٥٪ من البلدان الأقل نمواً تحدد الصحة باعتبارها قطاعاً ذا أولوية للتكيف مع الظاهرة، وحوالي ٦٧٪ من البلدان ذكرت الصحة في مساهماتها^١ المنشودة المقررة على الصعيد الوطني لاتفاق باريس ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تم اعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتوجد في الوقت الراهن نهج منتظمة لتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود أمام تغير المناخ، وخبرات مستجدة لتطبيق هذه النهج^٣. وقد أظهرت البيانات الجديدة الفرص السانحة لتحسين الصحة مع الحد في الوقت نفسه من انبعاثات الكربون. على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ مجموعة محددة الغايات من التدابير خاصة بشأن ملوثات المناخ القصيرة الأجل إلى إنقاذ أرواح نحو ٢,٤ مليون شخص سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، وإلى خفض الاحترار العالمي بحوالي ٠,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠. ويمكن توقع أن يؤدي فرض غرامة على انبعاثات الكربون وفقاً لأضرارها الصحية والبيئية إلى تقليل معدلات تلوث الهواء في الخارج بمقدار النصف، وإلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من الخمس، وإلى توفير أكثر من ٣٠٠٠ مليار كل عام في جانب الإيرادات^٥.

١ الصحة في المساهمات المنشودة المقررة على الصعيد الوطني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠١٥. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٦.

٢ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اعتماد اتفاق باريس، المقرر الإجراءي 1/CP.21.

٣ الإطار التشغيلي للمنظمة لبناء نظم صحية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٥. الدروس المستفادة بشأن تكييف الصحة مع تقلب المناخ وتغيره. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٥.

٤ الحد من المخاطر الصحية العالمية من خلال تخفيف وطأة ملوثات المناخ القصيرة الأجل: تقرير استطلاعي لراسمي السياسات. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٥.

٥ كوايدي د، باري آي، سيرز ل، شانغ ب. كم يبلغ حجم دعم الطاقة العالمي؟ واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي؛ ٢٠١٥.

١١- بيد أن الاستجابة لانتزاع ناقصة. إذ يُخصص في الوقت الحالي أقل من ١,٥٪ من التمويل الدولي الخاص بالتكيف مع تغير المناخ للمشاريع الصحية.^١ ويستفيد قليل من البلدان في الوقت الحالي من فرصة الحد من انبعاثات الكربون وتحسين الصحة في الوقت نفسه؛ ولا تذكر سوى ١٥٪ من المساهمات المنشودة المقررة على الصعيد الوطني المقدمة من أجل اتفاق باريس المكاسب الصحية من خلال تخفيف وطأة الظاهرة. ولا تزال هناك حاجة إلى تنفيذ العمل الوطني في سبيل حماية الصحة وتعزيزها استجابةً لتغير المناخ تنفيذاً أكثر منهجية مسنداً بالبيانات وموسعاً، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢- تعبئة دعم مجتمع الصحة لتعزيز العمل المعني بتغير المناخ. يمكن للمنظمة أن تواصل زيادة الدعم المقدم من أجل حماية الصحة من المخاطر المناخية، ومن أجل جني فوائد صحية من إجراءات تخفيف وطأة تغير المناخ من خلال استبقاء وتوسيع نطاق الحملة الإرشادية المُستهدفة فيما بين المهنيين الصحيين والجمهور العام دعماً للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن الممكن أن تتضمن الأنشطة المعنية مواصلة عقد مؤتمر المنظمة العالمي بشأن الصحة وتغير المناخ كحدث منظم، بالشراكة مع رئاسة مؤتمر الأطراف، على النحو المخطط لعام ٢٠١٦.

١٣- تعزيز قاعدة البيانات، ورصد التقدم المحرز. ينبغي لمجتمع الصحة أن يواصل تحسين قاعدة البيانات بُغية توجيه السياسة المعنية بالمناخ، ولا سيما فيما يتعلق بالآتي: فعالية تدابير تكيف الصحة، والفوائد الصحية والاقتصادية وفوائد التنمية المستدامة التي تحققها سياسات تخفيف وطأة تغير المناخ. وهناك حاجة خاصة إلى تقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني والدولي بشأن تغير المناخ والصحة بطريقة منهجية ومتسقة مع خطة التنمية المستدامة بوجه عام. وتقتصر الأمانة توثيق عرى العمل مع الدول الأعضاء بهدف: (١) ضمان التمثيل المناسب للصحة في إطار رصد التقدم المحرز صوب الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)؛ (٢) مواصلة المعلومات الواردة في المرسّات القطرية المناخية والصحية الخاصة باتفاقية المنظمة/ الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع رصد الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (٣) زيادة تغطية المرسّات كي تُوضع بوصفها المرجع الدولي الرئيسي للبيانات القطرية، ولتتبع التقدم العالمي، في هذا الصدد.

١٤- تزويد الهيئات الرئاسية للمنظمة بالتقارير. في ضوء الأهمية المتزايدة لقضية تغير المناخ والصحة، فقد يرغب المجلس في النظر في تزويد جمعية الصحة بتقارير منتظمة ومنهجية بشأن التقدم المحرز من جانب الدول الأعضاء والأمانة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٥- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم الإرشادات بشأن الأولويات الاستراتيجية المقترحة الواردة في الفقرات ٨-١٤.

= = =

١ المرسّات القطرية المناخية والصحية - ٢٠١٥: نبذة على مستوى العالم. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٥.